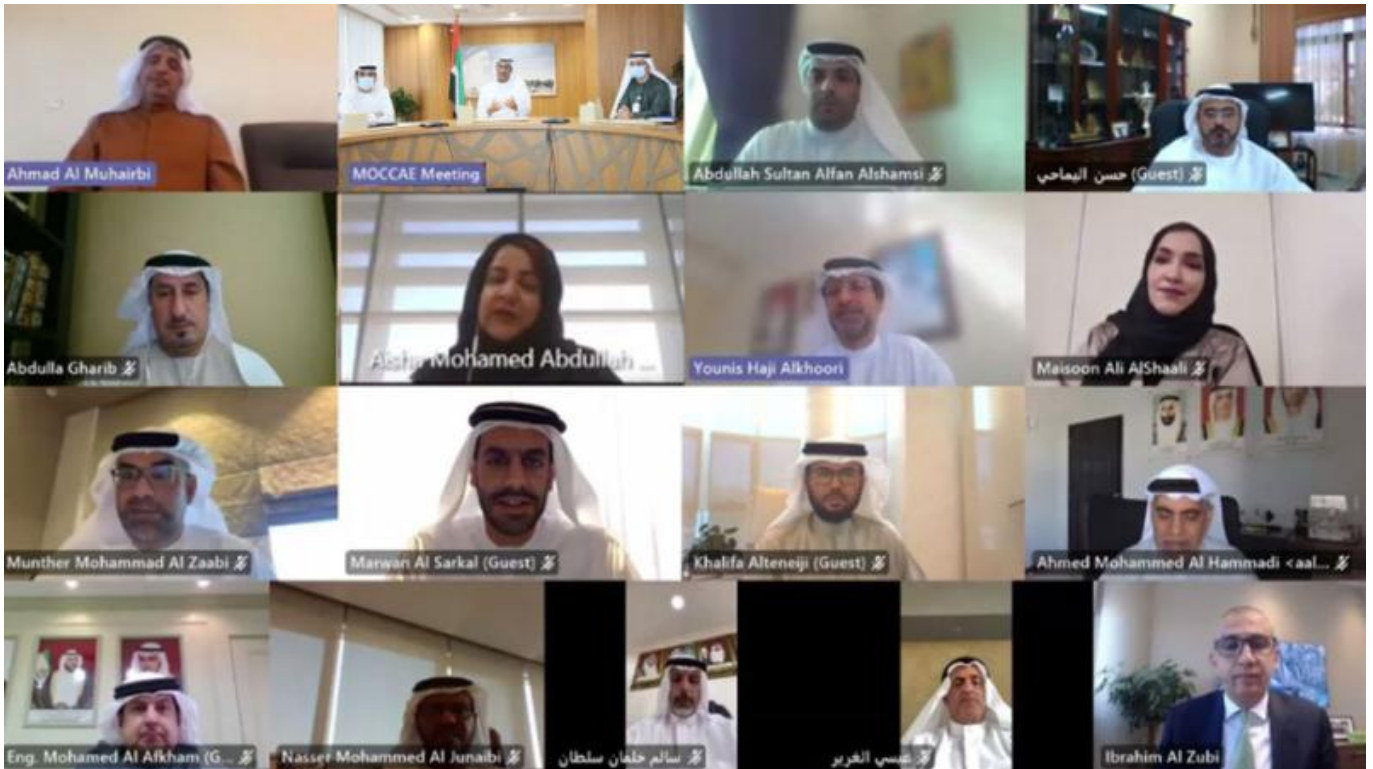


بلحيف النعيمي: نعمل لتعزيز التعاون والتنسيق بشأن التحديات البيئية



دبي: «الخليج»

أكد الدكتور بلحيف النعيمي وزير التغير المناخي والبيئة أن الاجتماعات الدورية التي يعقدها مجلس الإمارات للتغير المناخي والبيئة مع أعضائه، تهدف إلى تعزيز التعاون والتنسيق والتكامل بين الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية ومؤسسات القطاع الخاص، للمساهمة في تنفيذ رؤية الدولة وتوجيهات القيادة الرشيدة من خلال مناقشة الموضوعات التي من شأنها إيجاد الحلول المبتكرة لمختلف التحديات البيئية، وتوظيف أحدث التجارب والتقنيات العالمية لتحقيق الاستفادة في كافة القطاعات، ووضع وتنفيذ خطط شاملة وطموحة تعزز من الدور والمكانة البارزة للدولة وتقدم نموذجاً للعمل البيئي يحتذى به إقليمياً وعالمياً.

جاء ذلك عقب ترؤس الدكتور عبدالله بلحيف النعيمي الاجتماع الرابع للمجلس هذا العام - والذي عقد افتراضياً - بحضور عدد من كبار المسؤولين في الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص.

وتضمن الاجتماع الاطلاع على آلية انعقاده للعام القادم 2021 وتم اعتمادها، كما تم خلال الاجتماع الاطلاع على أهم النقاط المطروحة في التقرير الثاني للمساهمات المحددة وطنياً لدولة الإمارات ضمن متطلبات اتفاق باريس للتغير

المناخي، والذي حدد من خلاله جهود الدولة في خفض انبعاثاتها والتكيف مع التغير المناخي. كما اطلع أعضاء المجلس على السياسة العامة للبيئة في دولة الإمارات، والتي تم إطلاقها مؤخراً وتستهدف تعزيز جودة الحياة، ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 التي وضعتها الأمم المتحدة، وتعزيز التنوع والازدهار الاقتصادي، والمحافظة على النظم البيئة ومواردها وخدماتها الإيكولوجية. وفي هذا الصدد أكد الدكتور بلحيف النعيمي أن الوزارة أعدت السياسة بالتعاون مع كافة شركائها الاستراتيجيين من جهات حكومية وخاصة، بعد دراسة واعية ومتأنية للوضع البيئي الراهن في الدولة، والضغوط والتحديات المتوقع مواجهتها مستقبلاً، وبما يتواءم مع أهداف مئوية الإمارات، حيث ستشكل السياسة المظلة الشاملة ومنظومة الأدوات لكافة جهود وتوجهات العمل من أجل البيئة والمناخ وتعزيز قدرات الإنتاج الزراعي والحيواني المحلي في الدولة.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024